

دراسة بحثية
تحديات المشاركة السياسية للمرأة في الانتخابات المقبلة في ظل
خطاب الكراهية



دراسة مقدمة من مركز المعلومة للبحث والتطوير

العراق

2024

إعداد: د. رفقة رعد خليل

المحتويات

العنوان	رقم الصفحة
المحتويات	2
المقدمة	4 - 3
منهجية الدراسة	4
العينة	134
المحور الأول: تحديات مشاركة المرأة في الانتخابات	10 - 6
المحور الثاني: خطاب الكراهية الموجه للنساء	17 - 11
المحور الثالث: التمكين السياسي للمرأة في الاستراتيجيات الوطنية والأممية	20 - 18
المحور الرابع: مراقبة مشاركة المرأة السياسية	22 - 21
الخاتمة	23
التوصيات	24
المصادر	25

المقدمة

إن تقدم الأمم وأثر حضارتها على الواقع يبدأ من النظر إلى دور المرأة فيه ومن خلاله، فلا يمكن للمجتمعات الحديثة أن تتغاضى عن الوجود النسوي في الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية، حتى الاقتصادية، وذلك لأن زمان أقصاء وجود النساء قد انتهى، وحن الوقت لتحديد أدوار الجميع بغض النظر عن جنسهم ولونهم والمكان الذي ينتمون إليه.

ما يحدث في المجتمعات من دعوات للمساواة على كل اصعدة الحياة بين الرجل والمرأة هو الدعوة المباشرة لحضور المواطن الفاعل، المواطن الذي يمارس دوره الحقيقي ضمن حدود الدولة، لاسيما حضور الإنسان نفسه ضمن العالم اجمع، أو ما يكمن اصطلاحه العالم الكوني. وكل هذا يستدعي التركيز على أن يكون جميع المواطنين مشاركين في بناء الدولة والحفاظ على أمنها وسلامها.

لإن المجتمعات اليوم تناقش وبشدة دور المرأة السياسي، في كل المحافل والاجتماعات والمؤتمرات الأكاديمية والسياسية، فذلك يستدعي وقبل كل شيء فهم التحديات التي تواجهها المرأة بمشاركتها السياسية، سواء أكان في الانتخابات أو دورها ضمن الأحزاب أو حضورها الإعلامي والاجتماعي وتضمن جهودها في عمليات بناء السلام.

أن ما شهدته المرأة خلال الازمان السياسية في العراق واضح جدًا للعيان عبر النتائج التي نعيشها اليوم، منذ تأسيس الدولة العراقية إلى الحروب المتتالية التي عاشها المجتمع، والانتخابات المتعاقبة، ومع ظهور الأحزاب والتيارات السياسية والتحالفات، إذ لم نجد لها ظهور ومكانه سياسية يمكن ان نقول عنها كافية وموفية لحضور المرأة في المجتمع العراقي، فرغم كل الأدوار المجتمعية التي تلعبها النساء العراقيات الا أن حضورها وفاعليتها السياسية ما زالت ضعيفة إلى الآن، وذلك لكثرة التحديات والعقبات التي تواجه العراقيات فقط في الترشيح للانتخابات فما بالنا بالمنصب والتأثير السياسي.

ففي هذه الدراسة سنسلط الضوء على التحديات التي تواجهها المرأة العراقية خلال مشاركتها السياسية المباشرة أو ضمن واقعنا السياسي عمومًا في العراق، وما هي الأدوار التي لعبتها؟ والآلية التي عملت بها؟ وإلى أي مدى تحققت أهدافها في الشأن السياسي؟ وهل تمكنت المرأة العراقية أن تمثل نفسها بشكل واضح وصريح؟ و تجد لها مكانًا يحفظ حقوقها ويحقق لها العدالة؟ وما هي العقبات التي تواجهها، التي تمنع مشاركتها في العملية

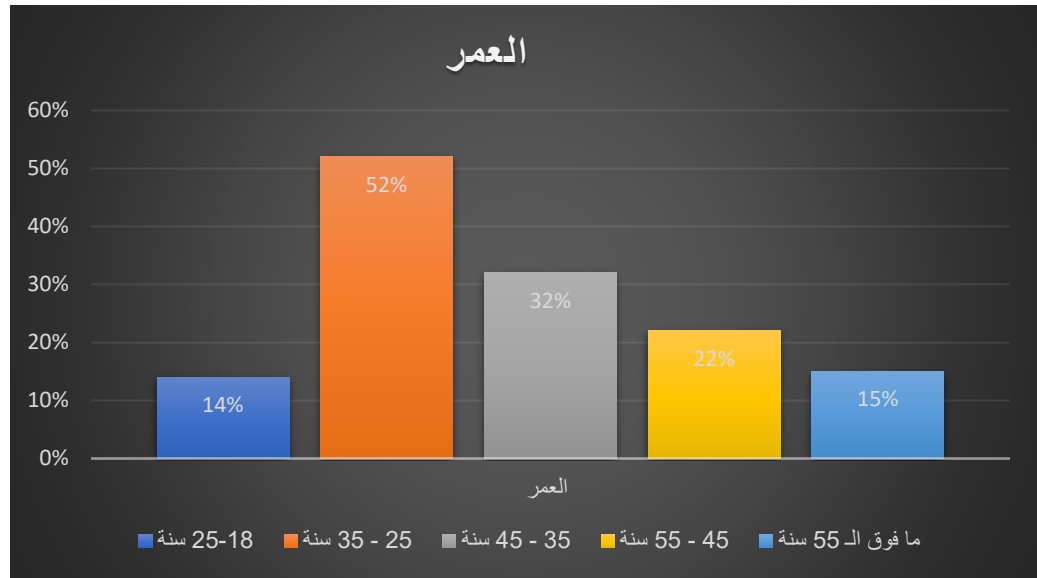
السياسية والانتخابية؟ وما هي الفرص المتاحة للمرأة لزيادة مشاركتها السياسية في الانتخابات؟ وكيف يؤثر خطاب الكراهية على حضورها السياسي؟ وما هي الحلول لتقليل أثر هذا الخطاب على النساء العراقيات؟

كل هذه الاسئلة سنجيب عنها في الدراسة البحثية، بعد أن قسمناها إلى محاور عدة، الأول يتمثل في تحديات مشاركة المرأة في الانتخابات، حسب وجهة نظر المشاركات في الدراسة، والمحور الثاني خطاب الكراهية الموجه للنساء، وطبيعة التحديات التي تواجهها المرأة عبر هذا الخطاب، والمحور الثالث يتضمن التمكين السياسي للمرأة في الاستراتيجيات الوطنية والأممية، لإلقاء الضوء على القرارات والخطط العراقية التي تساهم في تحقيق المساواة السياسية. والمحور الرابع والأخير يشمل مراقبة مشاركة المرأة السياسية، وطبيعة اللجان المراقبة والمسؤولية المتطلب تحملها لتوفير العدالة والحماية للنساء السياسيات. وأخيراً تقديم مجموعة من التوصيات للأخذ بها لحياة سياسية أفضل للنساء العراقيات.

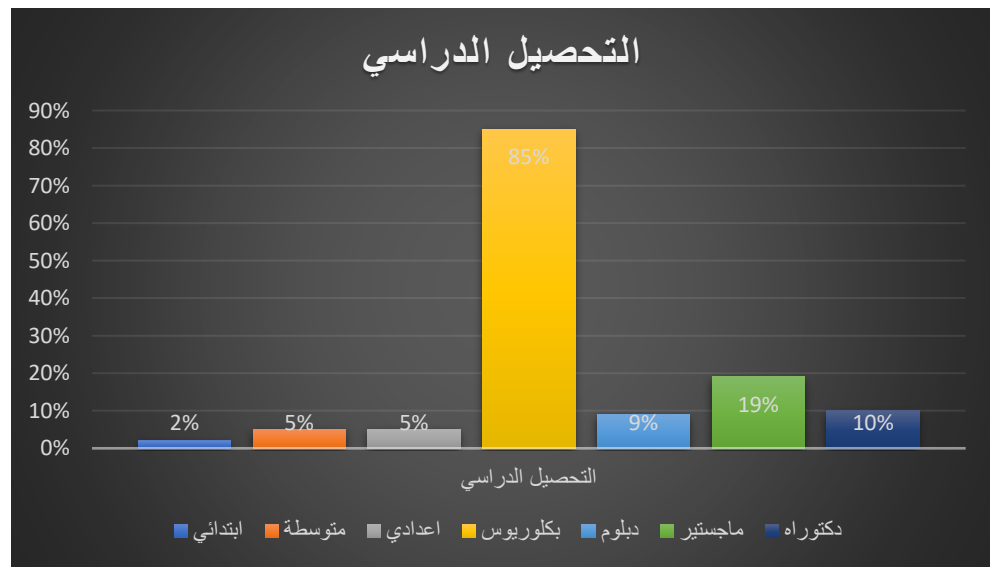
منهجية البحث: اعتمد المنهج التحليلي والاستقصائي في كتابة البحث، عبر:

- لقاءات متعددة مع النساء ذوات الصلة، لإغناء الدراسة بأكبر قدر ممكن من وجهات النظر.
- استقراء البيانات السابقة من بحوث ودراسات تعمل على ذات الموضوع.
- تحليل نتائج أستاذة الدراسة وتقديم الاستنتاجات والتوصيات.

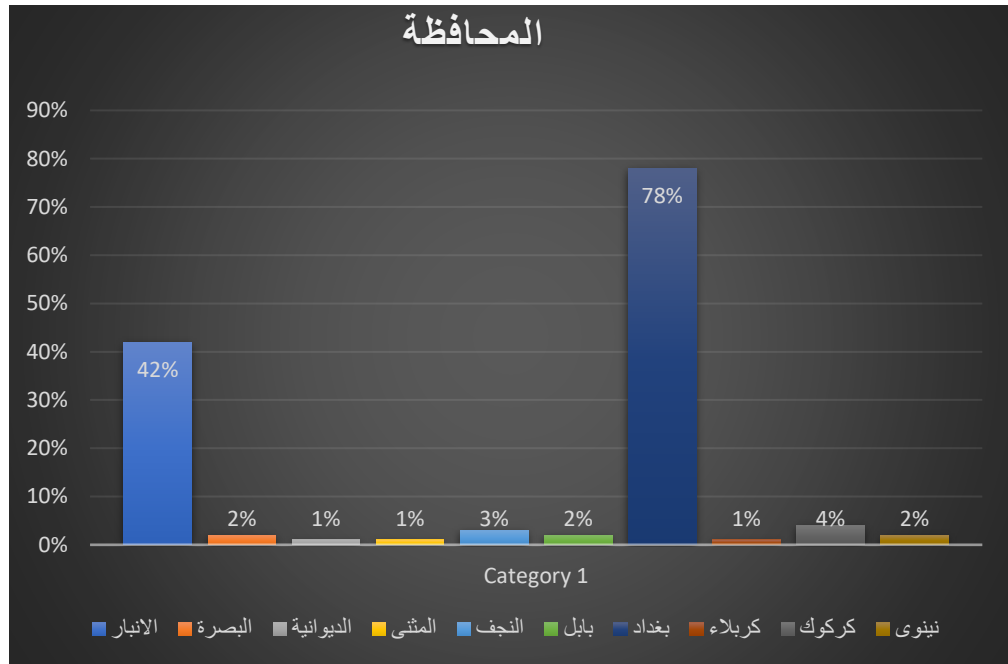
العينة: شملت العينة أكثر من 134 امرأة عراقية، من مختلف شرائح المجتمع العراقي، تمثلت في ناشطات مدنيات، ومشاركات في العملية الانتخابية الحالية والسابقة، بالإضافة إلى مجموعة من المدافعات عن حقوق المرأة والعاملات ضمن المنظمات النسوية المحلية والدولية في العراق. تراوحت أعمار المشاركات بين 25 إلى 55 سنة، ومن محافظات عراقية عدة. كما مبين في الرسم البياني فأن عدد النساء الأكثر مشاركة كان بين 25 و35 عام. مما يعطي للبيانات قدرًا كافٍ من الدقة والتركيز في الإجابة.



أما التحصيل الدراسي فقد كان متنوع الاختصاصات لكن الفئة الأكبر كانت من خريجي البكلوريوس، إذ تعدت نسبتهم بـ (80%) مقارنة بباقي الفئات.



أيضا يوضح الرسم البياني الآتي المحافظات التي استهدفها الاستبانة التي ركزنا فيها على اغلب المحافظات العراقية، لكن كانت النسبة الأكبر تشمل بغداد والانبار، وتوزعت باقي النسب على محافظة كركوك والبصرة والنجف وصولاً إلى البصرة.



المحور الأول: تحديات مشاركة المرأة في الانتخابات

بكل تأكيد يمكن أن نجزم على وجود تحديات تعيق المرأة عن مشاركتها السياسية في العراق، إذ يمكن لمعاصر الواقع السياسي أن يرى متتبعًا بدء العمليات الانتخابية وتشكيل الحكومات المتعاقبة ومجالس المحافظات ومجلس النواب، دون أن يكون هناك دورًا واضحًا للمرأة يمنحها إمكانية المشاركة السياسية الفعالة، ففي الحكومة الانتقالية عام 2004، شغلت النساء (6) وزارات فقط من مجموع (33) وزير، أي نسبة 18%، وأيضًا في الحكومة الانتقالية الثانية عام 2005، شغلت النساء (4) وزارات من مجموع (38) وزارة أي بنسبة 10% فقط، ولم ترشح أي امرأة لمنصب رئيس البرلمان أو رئاسة مجلس النواب.¹

التتبع التاريخي لمشاركة المرأة السياسية في الانتخابات بعد 2003 م يبدأ في انتخابات البرلمان الأول من كانون الثاني/ 2005، إذ تم انتخاب (87) امرأة للجمعية الوطنية، أي بنسبة تفوق 30%، في حين كانت حصة النساء في الكوتا (73) مقعدًا من أصل (275) مقعدًا، أي بنسبة 27%. وهذا لا يشير إلى الوجود النوعي للنساء، إنما جاء الطابع والمشاركة كميّة حسب معايير المرحلة آنذاك.²

¹ بدرية صالح عبد الله، دور المرأة العراقية في الانتخابات لعام 2021، مجلة العلوم السياسية، العدد (65)، حزيران 2023، جامعة بغداد، ص 137-138.

² المصدر السابق، ص 136.

في انتخابات آذار عام 2010 حصلت المرأة على (82) مقعدًا من مجموع (325)، أي بنسبة 29% من مجموع أعضاء مجلس النواب.³ وفي أجواء مضطربة سياسية جرت انتخابات نيسان 2014، وجاءت عدد الأصوات التي حصلت عليها الفائزات بمقاعد مجلس النواب يفوق عدد الأصوات الحاصلة عليها الفائزات بمقاعد الدورة السابقة بنسبة 42.48%، بواقع (338911) صوت مقارنة بانتخابات 2010 بواقع (194927) صوت دون كوتا.⁴

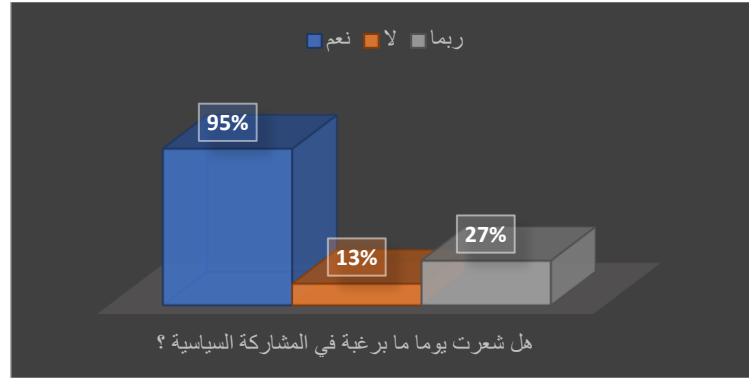
أما انتخابات عام 2021 فقد حصلت النساء على (79) مقعدًا من أصل (329) مقعدًا في مجلس النواب، وبنسبة 29% في الانتخابات، وتعد هذه النسبة هي الأعلى في نتائج الانتخابات بفوزها ب (97) مقعدًا، وبزيادة 14 مقعد من الكوتا المخصصة، إذ فازت (57) امرأة بقوتها التصويتية دون الحاجة إلى الكوتا.⁵

ما الذي يجعل مشاركة المرأة السياسية صعبة إلى هذا الحد؟ يمكن لهذه الدراسة البحثية الإجابة عن هذا السؤال وأكثر، وصولًا إلى خطاب الكراهية ضد النساء، فكان أول الأسئلة التي طرحت في الاستبانة هو: هل شعرت يوما ما برغبة في المشاركة السياسية؟ إذا عرّفنا المشاركة السياسية على أنها: النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي. فكانت الإجابة تتضمن العدد الأكبر ب (نعم) وب (لا) العدد الأقل. إذ تكشف هذه النسبة إلى حاجة الواقع السياسي للمزيد من التمثيل النسوي، والرغبة في تمثيل أكبر للنساء في الحكومة وصناعة القرار، مما يعطي المزيد من الأمل في مشاركة المرأة سياسيًا وسعيها إلى تغيير الواقع.

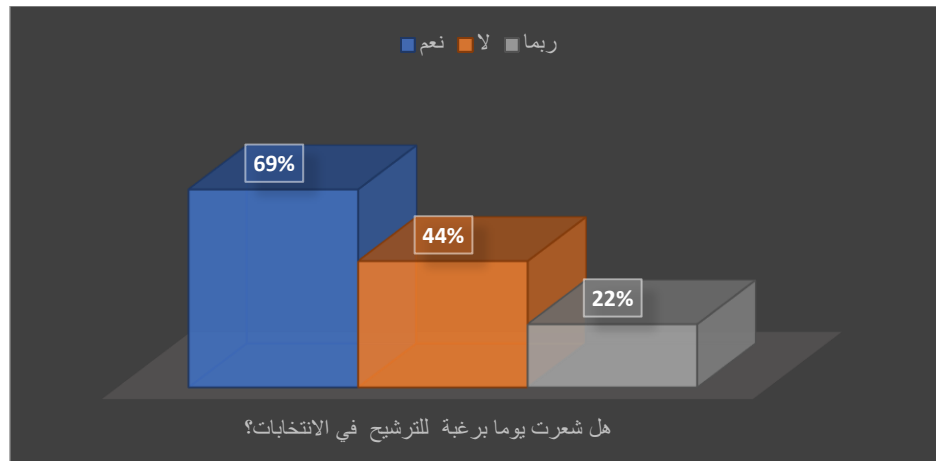
³ بدرية صالح عبد الله، دور المرأة العراقية في الانتخابات لعام، مصدر سبق ذكره، ص 140.

⁴ ازهار محمد عيلان ، المشاركة السياسية للمرأة العراقية في انتخابات عام 2014-الواقع والتحديات، مجلة دراسات دولية، العدد (62)، ايلول 2015، جامعة بغداد، ص 85.

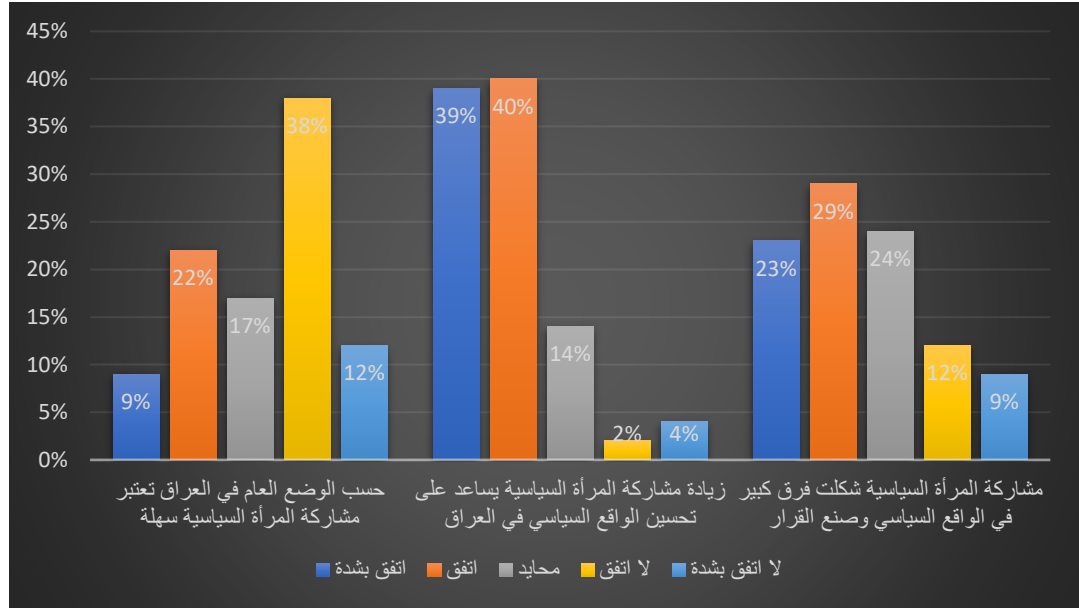
⁵ بدرية صالح عبد الله، دور المرأة العراقية في الانتخابات لعام، مصدر سبق ذكره، ص 147.



أما السؤال الثاني في ذات المحور فقد ركز على ترشيح المرأة لنفسها في الانتخابات، والكشف عن نوايا النساء اتجاه المشاركة السياسية. نحن نعلم صعوبة الترشيح وما سيتربط عليه من تبعات سياسية واجتماعية وحتى نفسية، لكن ما تم ملاحظته في نتيجة الاستبانة، هو أن الكثير من النساء قد فكرن ولو لمرة واحدة لدخول الانتخابات وبجدية. فقد عبر النساء عن رغبتهن للترشيح في الانتخابات بنسبة (69%)، وإن كانت الاجابة ب لا مقارنة لكنها لا تنفي الرغبة الكبيرة بالترشيح من قبل المشاركات في الدراسة.

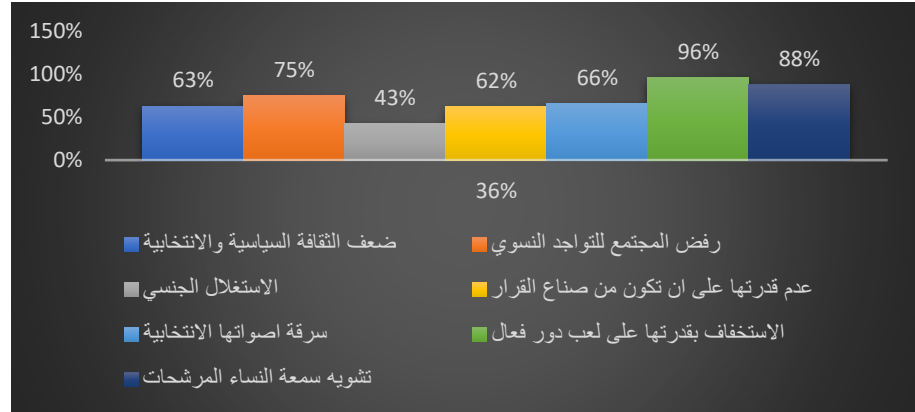


ضمن الاستبانة وضعنا عدة خيارات لفهم طبيعة مشاركة المرأة السياسية، وهل يؤثر وجودها بالسلب أم بالإيجاب على سير العملية السياسية في العراق، وكيف لوجود النساء ضمن الأحزاب أو داخل البرلمان أن يشكل فارق واضح على الواقع ؟ كل هذه الأسئلة وأكثر اجاب عنها الرسم البياني التالي:

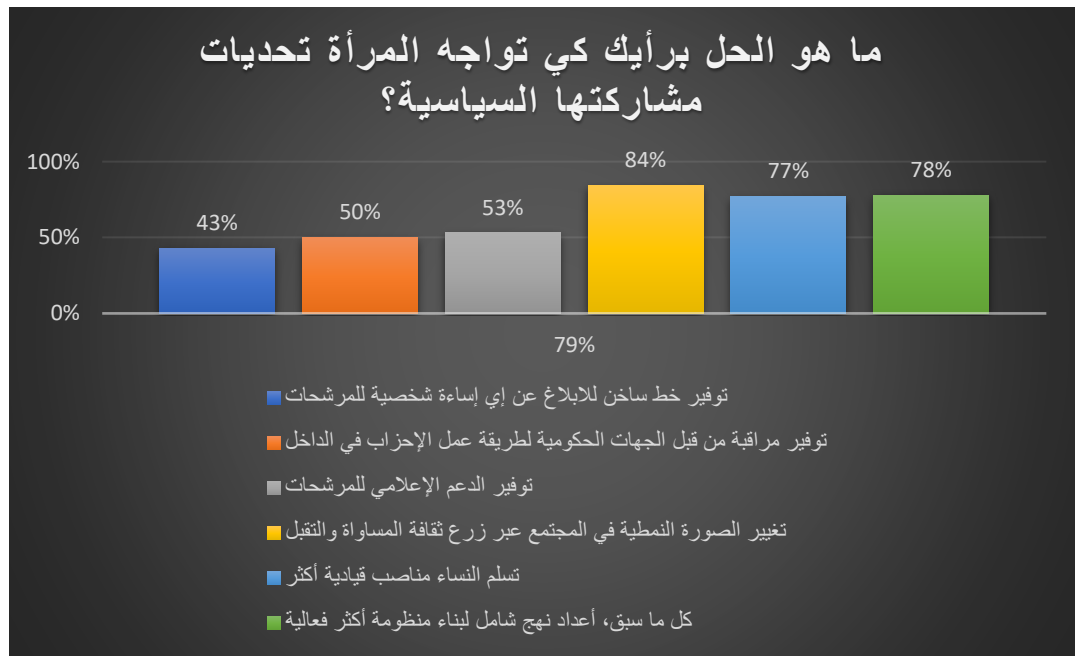


عبر ملاحظة النتائج نجد إنها جاءت تؤكد على عدم وجود أي مرونة أو سهولة في دخول المرأة في المعترك السياسي، فقد اجاب (38%) ب لا أتفق على سهولة مشاركتها، وأن كان هناك من عبر على تأييده لسهولة المشاركة لكن لا يمكن اعتبارها نتيجة إيجابية بمقارنتها مع بقية النتائج. بينما جاءت نسبة (40%) و(29%) ب أتفق، لتعبر عن أهمية وجود المرأة في السياسة وتأثيرها المباشر على تحسين الواقع السياسي.

يمكن أن نلاحظ عبر الرسم البياني التالي الصعوبات التي تواجهها المرأة إذا ما أرادت أن تشارك في الانتخابات أو في العملية السياسية، وفق اختيار المشاركين للتحدي الأكبر. النتائج كانت مقاربة جداً، وكل الاحتمالات واردة، لكن اعلاها كان الاستخفاف بقدرتها على لعب دور فعال، وهذا مؤشر ينذر بالخطر على الاستخفاف بقدر المرأة في الإدارة السياسية، والنظرة السطحية لإمكانيات النساء في العطاء السياسي والعمل من أجل الشعب والدولة. بينما ذهبت نسبة (88%) لتشويه سمعة النساء المرشحات، وهذا أيضا يكشف على عدم قدرة الحكومة على تقديم أي حماية للمرشحات، وأن تحديات للنساء المرشحات كثيرة ومتعددة ويمكن لايسطها أن يسبب لها الانسحاب وفق بيئة خالية من الأمن والحماية.



ما الحل، هذا ما طرحنا على المشاركين عبر الاستبانة، إذ وضعنا عدة حلول وتركنا المجال لاختيار افضلها، فجاءت النسب كالآتي:



كما مبين من النسب أعلاه، فإن تغيير الصورة النمطية للمجتمع عن المرأة هي النسبة الأعلى وذلك لضرورتها المستقبلية، إذ ما نحتاج إليه في العراق هو تغيير جذري لا لحظي مرتبط بشكل النظام السياسي أو قوانين الدولة. وأيضاً تسلم النساء مناصب قيادية يعتبر حل جيد لكسر النمطية وترك الأثر الأكبر على المجتمع لتقبل وجودها وإثبات كفاءتها. ويمكن أن نلاحظ أن كل الحلول ضرورية لمواجهة تحديات الواقع السياسي من قبل النساء، وأن عزلتها المجتمعية ليست حلاً وإنما سيؤدي ذلك إلى عواقب كبيرة فردية ومجتمعية.

المحور الثاني: خطاب الكراهية الموجه للنساء

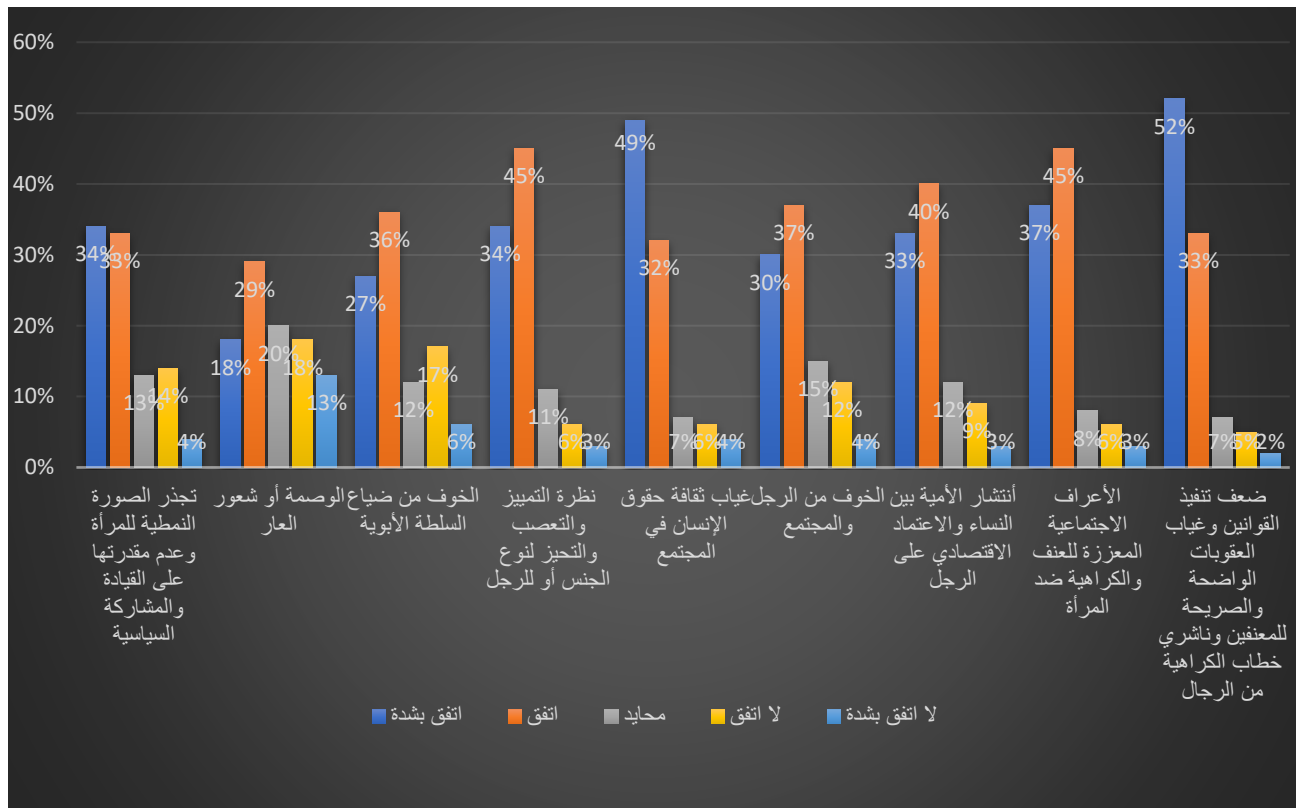
في خطاب إلقاءه الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش بمناسبة اليوم الدولي لمكافحة خطاب الكراهية، قال: "خطاب الكراهية سلوك يحرض على العنف، ويقوض التنوع والتماسك الاجتماعي، ويهدد القيم والمبادئ المشتركة التي تربطنا. وهو يثير العنصرية وكره الأجانب وكراهية النساء؛ ويجرد الأفراد والمجتمعات من الإنسانية؛ ويؤثر تأثيراً خطيراً على ما نبذله من جهود في سبيل تعزيز السلام والأمن وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة. والكلمات يمكن أن تُحول إلى سلاح وأن تسبب ضرراً جسيماً. ذلك أن التصعيد في حدة خطاب الكراهية إلى درجة ارتكاب العنف".⁶

تعرف الأمم المتحدة خطاب الكراهية على أنه: الكلام المسيء الذي يستهدف مجموعة أو فرداً بناءً على خصائص متأصلة (مثل العرق أو الدين أو النوع الاجتماعي)، والتي قد تهدد السلم الاجتماعي.⁷ لذلك فإن تجريد المرأة من صوتها يعني توجيه لها قوة سلبية بكل أشكالها، لإسكاتها عن نيل حقوقها وجعلها غير مرئية، ويعيق تقدمها نحو المساواة ولعب دورها في بناء السلام. فمع كل مشاركة سياسية للمرأة يزداد العنف، ويتوجه الخطاب العام نحو كراهية ونبذ النساء بكل أشكاله، من تشويه للسمعة إلى الشائعات وسرقة الأصوات والتهديد المباشر والعلني أو الرقمي.

طرحنا في الاستبانة مجموعة من أسباب خطاب الكراهية وطلبنا من المشاركات التصويت على أكثر الأسباب المباشرة لانتشار واستمرار الكراهية ضد المرأة، فكانت النتيجة كما مبين في الرسم البياني، إذ أخذ ضعف تنفيذ القوانين الرادعة وغياب العقوبات بحق المعنفين للمرأة ومستهدفين وجودها الطبيعي في المجتمع النسبة الأكبر بـ (52%) بتصويت أتيق وبشدة، كما أخذ غياب ثقافة حقوق الإنسان نسبة مقاربة تمثلت بـ (49%)، في الحقيقة أن أغلب الأسباب تتشارك وبشكل مباشر في تبني خطاب الكراهية، ولأن المشاركات مدركين لخطورة الوضع العام والبيئة التي تعيش بها المرأة العراقية، فلقد صوت نسبة عالية على جميع الأسباب بـ أتيق وأتيق بشدة.

⁶ مقال الأمين العام | رسالة بمناسبة اليوم الدولي لمكافحة خطاب الكراهية | الأمم المتحدة في العراق (un.org)

⁷ مقال ما هو خطاب الكراهية ؟ | الأمم المتحدة (un.org)



في سؤال آخر للمشاركات حول تأثير خطاب الكراهية وبالتحديد السياسي على ترشيح النساء، وضعنا عدة تأثيرات لفهم كيفية مساهمتها في تفاقم وضع المرأة في المجال السياسي العام، وخصوصا في الانتخابات وتمثيلها للنساء العراقيات في البرلمان. فجاءت النتائج متقاربة بشكل كبير لكل المؤثرات، ولكن هناك من تصدرهم جميعا، وهو "فقدان الثقة بين المرأة والدولة في توفير حماية حقيقية لها للحفاظ على سمعتها وأمنها وأمن عائلتها" بنسبة تعدت (80%) كما مبين ادناه، وهذه النتيجة تتوافق مع النتيجة السابقة فيما يخص أسباب خطاب الكراهية في "ضعف تنفيذ القوانين الرادعة وغياب العقوبات بحق المعتدين للمرأة"، مما يجعل الحاجة إلى إعادة بناء الثقة بين المرأة والدولة ضرورة لبناء السلام، وتخفيف من حدة العنف، وبالتالي قدرة المرأة على الدخول بسلاسة إلى الواقع السياسي، وتمثيل النساء سياسيًا دون المساس بكرامتها وسلامتها.

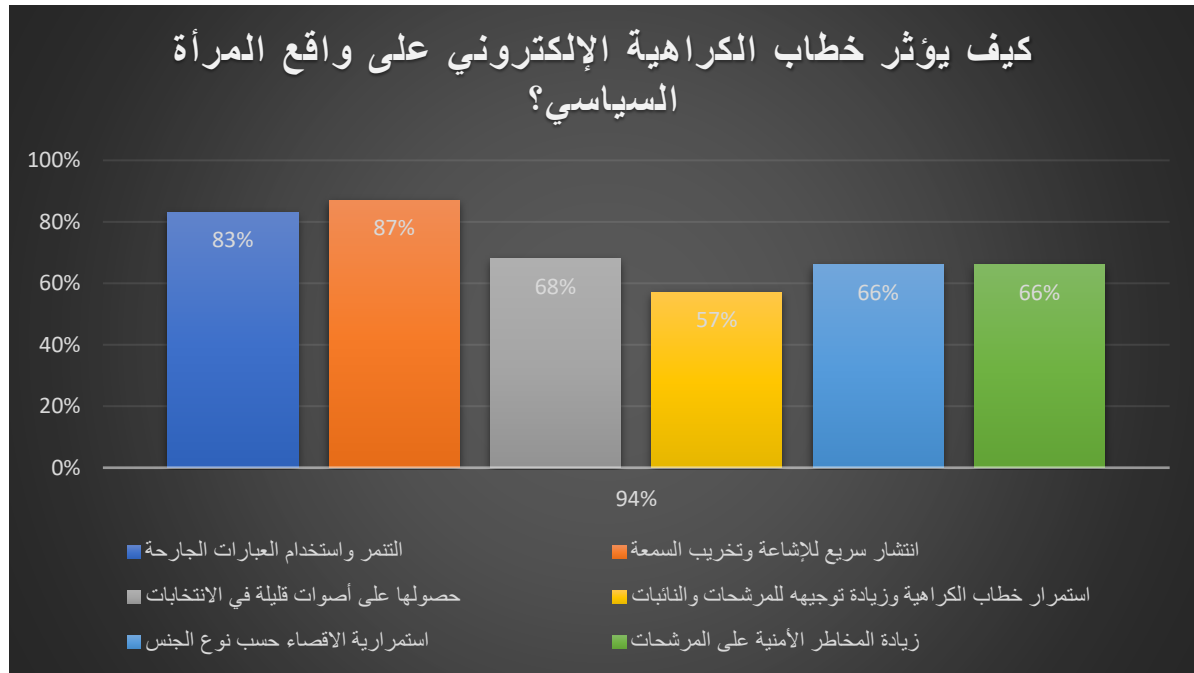
كيف يؤثر خطاب الكراهية السياسي على ترشيح المرأة سياسياً؟



إن خطاب الكراهية متنوع، ولا يشمل فقط ما على أرض الواقع أو مواجهه لفظية وجسدية مباشرة مع النساء، وإنما تطور ليصل إلى عالم الإنترنت أو السوشال ميديا، ففي إحدى الدراسات الاستقصائية التي أجراها المكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للدول العربية عام 2020، التي تضمنت نساء من ثمان بلدان عربية، وبناء على آراء المشاركات وتجاربهن، استنتج القائمون على الدراسة أن: "الفضاء الرقمي لا يعتبر آمناً للنساء في العالم العربي، وأن ما يقرب من (49%) من النساء المشاركات في الدراسة عبرن عن عدم شعورهن بالأمان بسبب التحرش على الإنترنت". إذ يُعد خطاب الكراهية ضد المرأة نوع من أنواع المعلومات الضارة الشائعة على شبكة الإنترنت، وله آثار سلبية عدة تسلب الحقوق الرقمية من أصحابها وتؤثر على المجتمع.⁸ لذلك وضمن دراستنا البحثية التي كشفت على أن (87%) من النساء المشاركات اخترن التأثير الأعلى بـ"انتشار سريع للإشاعة وتخريب السمعة"، وذلك لتأثير السوشال ميديا في سرعة النشر، واعتماد ما موجود فيها على أنه حقيقة غير قابلة للشك، يتداولها الصغار والكبار. أيضاً توزعت النسب كما مبين في الرسم البياني على عدة خيارات، وبنسب متقاربة مثل "التمتر واستخدام العبارات الجارحة"، وهذا ما نشاهده يومياً اتجاه النساء، كيف إذن لو كانت مرشحة أو برلمانية. ونجد أن نسبة (66%) لـ "زيادة المخاطر الأمنية على المرشحات" ليست بقليلة، إذ

⁸ مقال خطاب الكراهية ضد النساء في المساحات الرقمية: مكانهنّ على الإنترنت. - أنير (annir.ly)

تعرضت الكثير من المرشحات والمشاركات في العملية السياسية للتهديد الذي أثر نفسيًا ومجتمعيًا وسياسيًا على المرأة حتى يدفعها الأمر إلى الانسحاب والتخلي عن حقها.



طلبنا من المشاركات في الاستبانة أن يشاركن أراؤهن الخاصة حول التجارب السلبية وتأثيرها على حياة المرأة السياسية وترشيحها للانتخابات، فجاءت الإجابات متنوعة وفق رؤيتهن للواقع السياسي وخبرتهن في إمكانات المرأة وقدرتها الاجتماعية والسياسية، حتى النفسية، فمنهن من اعتبر إي تأثير سلبي على النساء المرشحات سينتج أثر سلبي آخر يصل إلى درجة الانسحاب من الواقع السياسي عموماً، ومنهن من اعتبرن أن إي مواجهة سلبية مع النساء يمثل تحدي للمزيد من الإصرار والنضال من أجل وجود المرأة السياسي باعتباره حق مشروع. ويمكن أن نعرض هنا بعض الإجابات كما وردتنا:

كان السؤال هو: كيف تؤثر التجارب السلبية السابقة للمرأة في السياسة على ترشيحها السياسي؟

• أقصاء وتهميش دورها - خوف من المجتمع الأبوي والسلطة العشائرية - أحساس بالتهديد والخطر الملاحق لها ولعائلتها.
• من المفترض أن لا تؤثر لكنها يجب ان يكون دافع في التقدم وطرح المزيد من الطموح وتعريف المجتمع بقوة تمسك المرأة في القيادة السياسية.
• عادة ما تتردد النساء من المشاركة في العملية السياسية بناءً على تجارب سيئة قد يخضنها بأنفسهن أو بناءً على تجارب نساء أخريات. هناك دوماً الخوف من سرقة جهودهن أو اختزال ادوارهن تابعات لزملائهن في السلطة،

وإجبارهن على تقمص ادوار فضفاضة لا تتفق مكانتهن أو مكانه المرأة في المجتمع العراقي بشكل عام. بالإضافة إلى معرقلات أخرى تمنعهن من المشاركة السياسية ما لم يقدمن الكثير من التنازلات والمساومات. بالإضافة إلى عدم الثقة بالمنظومة السياسية التي تجعل النساء متشائمات بإمكانية الانضمام وحتى صنع التغيير.
تفقد ثقة الناس بسهولة وتؤثر أيضا على المرشحات الجدد، حيث يقارن الناس المرشحات الجدد بالسابقات ذوات التجارب السلبية، مع العلم يوجد كثير من الرجال لديهم تجارب سلبية ويترشحون ويفوزون مرة أخرى بكل سهولة.
كل تجربة انتخابية سابقة للمرأة تتخلها أخطاء أو انتكاسة أو تراجع أو فشل أصبحت تعمم على النساء المتقدمات للانتخابات بوجه عام. وغالبا ما تدان المرأة الراغبة في المشاركة السياسية أو في مواقع صنع القرار بنتائج فشل الأداء البرلماني للمرأة. وكأن الرجل اصلح كل الأخطاء السياسية في البلاد، وهي الوحيدة التي فشلت في السياسة.
وفق التجارب ما بعد انتخابات 2021 المرأة حققت دور عظيم من خلال فرض وجودها والاستفادة من التجارب السلبية على مستوى اختيار الحزب السياسي أو التحديات التي واجهتها المرأة السياسية ولدينا نساء حققوا نجاح في مجالس المحافظات بعد فشلهم في انتخابات 2021 بالرغم هناك استغلال وحرمان لدور المرأة لدى الأحزاب السياسية خصوصا في المناصب السيادية!
عادة ما تحبط المرأة من تكرار التجربة والترشح للانتخابات مرة أخرى، البعض ترسخ لاجندات تملأ عليها من الحزب الداعم وتوافق على إي دعم مهما كان زهيد.
هذا يعتمد على وعي هذه المرأة، فهناك مساحة للاستفادة من التجارب السلبية لتصحيح اخطاء التجربة السابقة وتغاديتها في الترشح الجديد. وهناك من تبقى متأثرة بسلبيات التجربة السابقة.
تترك انطباع لدى الجمهور بأن ليس لديها القدرة على تبوء هكذا منصب، كذلك تؤثر من ناحية فقدانها لجمهورها، وبعض المرشحات يتنقلون من حزب لآخر هذا يؤثر سلبيًا.
اكيد ستكون هناك صعوبة في اقناع حزب معين لدخولها المعترك السياسي من جديد الا إذا تم عن طريق جهة سياسية داعمة، ربما تحبط معنويًا أو يراودها الشك والقلق في أنها لم تنجح أو ستكون أداة للأحزاب لتنفيذ أجنداتها.
هناك الاستغلال السياسي من قبل الأحزاب النساء ليكونوا واجهات سياسية سيئة الصيت منخرطة بمنظومة الفساد والطائفية والمناطقية، وبالتالي لم يتم تقديم إي نموذج من السياسيات المستقلات. فيصبح النموذج السيئ هو الوحيد للناخبين لانتخاب وللممثل السياسي للنساء.
تسبب التجارب السابقة وخصوصا التجارب الفاشلة القلق النفسي والمعنوي وكذلك تخشى المرأة المشاركة خوفاً من تكرار التجربة.
سوف تجعل العديد من النساء يرفضن الترشح والمشاركة في الانتخابات كمرشحات وناخبات ولا سيما أن النائبات النساء لسن بالقدر الكافي لتحمل مشكلات المرأة.
تؤثر بأن تدفع المرأة إلى الاستمرار وبقوة من أجل تغير التحديات السلبية إلى إيجابية.
تؤثر من ناحية الرفض الجماهيري لانتخابها وكذلك رفض النساء الكفووات للترشح حفاظاً على سمعته.
كثرة الأقاويل والحرب النفسية واعتماد طريقة الحرب المعنوية من أجل أفشال التجربة القادمة.

• التجارب السلبية السابقة للمرأة في السياسة يمكن أن تؤثر على قرارها في الترشح السياسي بطرق مختلفة. على سبيل المثال، إذا كانت المرأة تعتقد أن هناك تحيزًا جنسيًا في العمل السياسي أو أنها تواجه صعوبات أكبر من الرجال في الوصول إلى المناصب السياسية، قد تتردد في الترشح. كما قد تؤثر التجارب السلبية السابقة على مستوى الثقة لديها، فإذا كانت تعتقد أنها لن تحظى بالدعم الكافي أو أنها ستواجه عقبات كبيرة، فقد تتردد في خوض التجربة مرة أخرى.
• تعطي للمرأة قوة وإصرار وعزيمة لخوض انتخابات قادمة عبر اكتساب المهارات والخبرة والمعرفة.
• بالتأكيد يجب الاستفادة من أخطاء الماضي لمسار صحيح في المستقبل بوضع خطط واضحة المعالم لتحقيق الأهداف.
• جعلها أكثر قوة وإرادة لإثبات الذات، والقدرة على القيادة، وتسهم مهام في السلطة حتى لو وجدت معارضة من قبل بعض الجهات لكن تحتاج إلى دعم عبر بعض القوانين التي تشرعها الدولة لحماية حقوق المرأة السياسية.
• تأثيرها بإيجاد حلول لمشاكل عائلته والتي قد أثرت سلبًا في المجتمع. بأن تكون ملمة بالعلوم السياسية التي يحركها الواقع الذي تعيش فيه المرأة، بنشر ثقافة الديمقراطية والمساواة مع أخيها الرجل في كل مجالات الحياة في ظل بناء مجتمع واعي ومثقف مبني على حب الإنسان وفقًا بما نصته لائحة حقوق الإنسان.
• يكون لها خزين من التجارب السابقة يجعلها امرأ ذات شخصية قوية قيادية ومأثرة في المجتمع.

لإثراء الدراسة البحثية، ومنحها المزيد من الشهادات الحية، وإبقاء صوت المرأة حاضر بالتحديات التي تعيشها عبر الزمن، جمعنا مجموعة من التجارب الشخصية للمشاركات في الاستبانة، نقدم لكم بعضنا منها كما وردتنا بالنص، بعد ان طرحنا السؤال هل لديك تجربة سابقة يمكن ان تذكرها فيما يخص خطاب الكراهية؟

• نعم أتعرض بفترات متباعدة للتهديد والسب والشتم وتشويه السمعة بسبب عملي في قضايا المرأة، مما سبب لي رد فعل ومخاوف من الخوض في أي تجارب إلا بعد التفكير كثيرًا.
• واجهت خطاب الكراهية في حملتي الانتخابية الأخيرة عام ٢٠٢٣ من التجمعات الرافضة والمقاطعة للانتخابات وتم تمزيق دعايتي الانتخابية، وللأسف ممن يدعون أنهم من المؤمنين بالمدنية والديمقراطية. وأيضًا في مجال العمل تواجه معظم النساء النجاحات في عملهن خطاب كراهية عبر صفحات تواصل اجتماعي وهمية.
• نعم بسبب عملي في قضايا المرأة كالعنف والتحرش والابتزاز، وذلك بسبب النظرة الدونية لمصطلح النسوية الذي يفسره الأغلبية على أنه يدعو إلى تحرر المرأة بشكل سلبي ويشجع على التعري والفساد.
• سبق وأن ترشحت للانتخابات ضمن مكون الأقليات وواجهت حرب من قبل حزب دخل للترشح ضمن مكون الأقليات.
• كنا نضع الدعاية الانتخابية وعندما نذهب لمنطقة أخرى ونعود إلى الأولى ترفع كل وسائل الدعاية الخاصة بنا ولم نستطع ان نثبت ولو صورة، أو لافتة، أو دعاية انتخابية في أي مكان. رغم تقديمنا لشكوى في المفوضية ولدى الشرطة ولكنهم لم يفعلوا شيئًا لأن هذا الحزب لديه ميليشيات ويدفع الرشى. ليس هذا فقط إنما كان يبيت من خلال مرشحيه الإساءة لي فقد كان لدي حضور وتأييد من مكوني ومن مختلف مكونات شعبنا وحصدت أصوات كثيرة تؤهلني للفوز

حسب ما جمعنا من خلال ممثلينا في المراكز الانتخابية، غير أن إعلان النتائج والأرقام الذي أذيع من قبل المفوضية مختلف تمامًا إني أن أصواتنا ومقاعدنا قد سرقت علنًا وعلى الملأ.
• كنت مرشحة سابقة وقد واجهت بعض الصعوبات التي تدرج ضمن خطاب الكراهية من حالات تسقيط لرموز داخل البيئة الانتخابية.
• قُدمت شكوى ضدي إلى دائرة المنظمات وكنت مرشحة عن كوتا المسيحية، وكان مضمون الشكوى أنني لا امثل المسيحيين لأنني شيوعية.
• عندما رشحت في الدورة السابقة لمجلس المحافظات وعلقت لافتة في منطقتي لبيانات تم حرقها من قبل الأحزاب الإسلامية لكوني مدنية يسارية. وهذا آذاني نفسيًا جدًا.
• شاركت في ثورة تشرين، ومنذ خمس سنوات وأنا أتهم بعدة اتهامات ممنهجة.
• ابرز جملة أسمعها عند طرح موضوع إمكاناتنا في الترشيح لمنصب مجلس نواب (هو الرجل ما يدبرها تريد أن أديريها المرة!)
• نعم رشحت سابقًا وقامت جهات مجهولة بنشر منشورات طعن في سمعتي وخطاب كراهية ضدي.
• نعم، تم اجتزت بكل توفيق اختبار وظيفي، وعمل مقابلة شخصية، وتم اعلامي بنجاحي وحصولي على الوظيفة ومن ثم بعد محاولتي للتأكد من مباشرة العمل اكتشفت اختيار شخص ذكر من نفس قومية الشخص المقابل، ورغم أن المكان مخصص للإناث لكي يكون توازن جندر حسب ما أعلن عنه.
• نعم كنت مرشحة في حزب اذ حوربت بشتى الطرق، مثل محاولة التشكيك بشهادتي، وأعلن انسحابي من الانتخابات لصالح غيري بدون علمي، أيضا طرد الكيانات السياسية والموظفين الداعمين لي وتهديدتهم بالقتل، لا يذكر اسمي بالجهاز، محاولة شراء مدير حملتي الانتخابية حتى يحجم الحملة طول فترتها الإعلامية ويساعد في اعلان انسحابي في ساعات الصمت الإعلامي.
• تعرضت للإهانة والتسقيط في مواقع التواصل منها الفيس بوك وتويتر (X) لا لشي، فقط لكوني امرأة تحلت بالقوة وتصدت للكثير لتختار الترشيح أسوة بالرجل.
• تعرضت شخصيًا في أثناء مشاركتي في مراقبة الانتخابات إلى خطاب كراهية وتشكيك بمصداقية بما يتم نقله من انتهاكات وما إلى ذلك.

المحور الثالث: تمكين المرأة السياسية في الإستراتيجية الوطنية والأممية

جاء في الإستراتيجية الوطنية للمرأة العراقية (2023-2030) محور خاص في التمكين السياسي وذلك يتبع ما نصت عليه القوانين الأممية مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز تجاه المرأة (CEDAW)، في حق النساء للتصويت للانتخابات والمشاركة في صياغة سياسة الحكومة، وبلوغ مواقع السلطة على قدم المساواة مع الرجل من أجل التنمية والسلام.

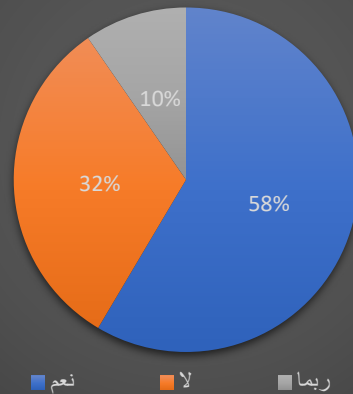
ما يجب التركيز عليه ضمن الإستراتيجية الوطنية للمرأة هو الهدف العام، الذي نص على "دعم وتحفيز مشاركة المرأة والفتيات في الانتخابات وتعزيز وجودها الفاعل في مجلس النواب والمجالس المنتخبة، وتعزيز مشاركة المرأة في السياسة والحكم وتوسيع قاعدة تمثيلها في تولي المناصب القيادية العليا في الوزارات والمؤسسات التنفيذية والقضائية، ومنح النساء الفرصة في الإسهام في صنع السلم والمحافظة عليه".⁹ وأيضاً الأهداف الفرعية المتمثلة في زيادة نسبة مشاركة النساء والفتيات السياسية، ومشاركة النساء في مواقع أخذ القرار، ودعم المرأة في صنع السلام.¹⁰

من هذا الجانب، ولضمان معرفة النساء بحقوقهن، صوتن المشاركات في الاستبانة على اطلاعهن من عدمه على الإستراتيجية الوطنية للمرأة العراقية، فكان ما نسبته (58%) مطلعات بمقابل (32%) لم يطلعن سابقاً عليها.

⁹ الإستراتيجية الوطنية للمرأة العراقية (2023-2030)، دائرة تمكين المرأة، ص 21.

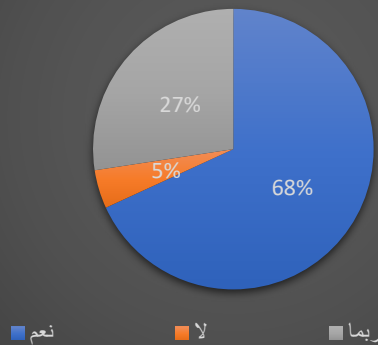
¹⁰ المصدر السابق، ص 21.

هل لديك اطلاع سابق على الإستراتيجية الوطنية للمرأة العراقية (2023-2030)؟



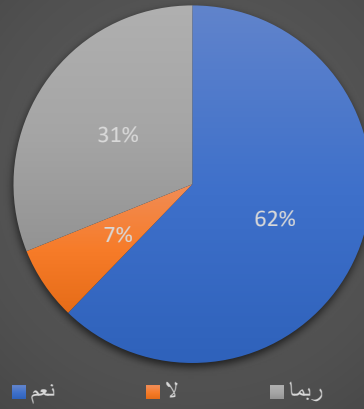
أيضا يدعم أكثر من (60%) من النساء المشاركات في دراستنا البحثية كل ما جاء في الإستراتيجية الوطنية، وما تتضمنه من أهداف وخطط لتطبيقها من أجل المرأة وحقوقها ودورها المجتمعي.

هل تدعم الإستراتيجية الوطنية للمرأة العراقية (2023-2030)؟



صوت المشاركات أيضا في دعمهم للخطط الوطنية لقرار 1325 (المرأة-السلام-الأمن)، لما فيه من أهمية قصوى في إعادة التوازن المجتمعي عبر ضمان المساواة في بناء السلام المجتمعي، وتحقيق المساواة، ومشاركة المرأة السياسية، فكانت النتيجة لصالح نعم بنسبة (62%) بمقابل بنسبة (7%) لا. وهذا فيه دعوة للمضي في تنفيذ الخطة الوطنية الثانية وتحقيق أهدافها.

هل تدعم الخطة الوطنية الأولى أو الثانية لقرار 1325؟

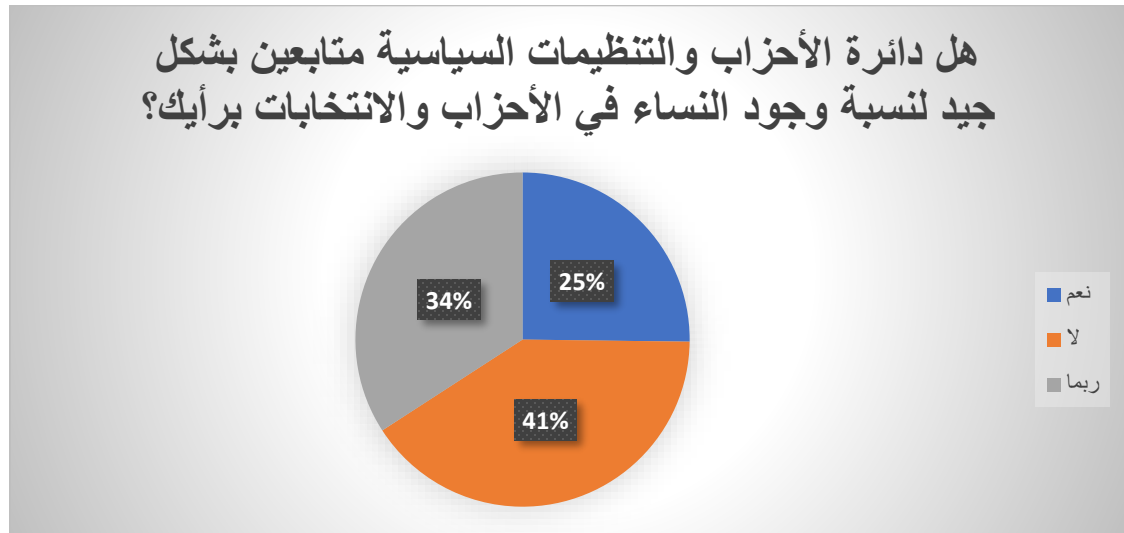


المحور الرابع: مراقبة مشاركة المرأة السياسية

كما اشرنا في محاور الدراسة السابقة فإن المرأة العراقية لها الحقوق الكاملة في المشاركة السياسية الفاعلة وبشكل آمن يسمح لها باداء دور حقيقي كممثل عن نساء العراق اجمع، لكن التقرب من المساحة السياسية لن يكون سهلاً دون دفع ثمنًا غالبًا يجرّد المرأة من وجودها وتحقيق كيائها.

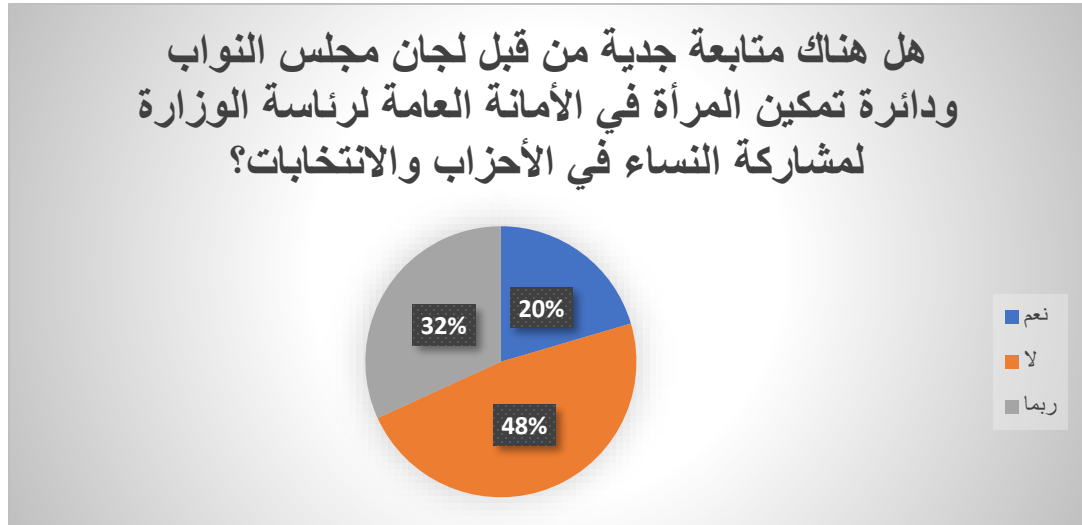
في هذا المحور من الاستبانة حاولنا أن نكشف عن طريق المشاركات جدية حماية المرأة المنتمية للأحزاب أو المرشحة للانتخابات، ودور اللجان في مراقبة مكانتها السياسية والتحديات التي تواجهها في الواقع السياسي. فكان السؤال الأول يتمحور حول هل دائرة الأحزاب والتنظيمات السياسية متابعين بشكل جيد لنسبة وجود النساء في الأحزاب والانتخابات؟ بمعنى هل هناك لجان مراقبة تدعم التوازن الجندي؟ وهل يتوافق ترشيح النساء للانتخابات عدد ما يرشح إليها من الرجال؟

جاءت النسب كما يبين الرسم البياني، (41%) من المشاركات صرحن على أنه لا يوجد متابعة أو أدراك واضح لعدد النساء المشاركات، وليس هناك اهتمام لزيادة أو نقصان العدد النسوي في السياسة العامة، و(34%) اجابوا بـ ربما والعدد الأقل المتمثل بـ (25%) قالوا نعم. هذا التباين الواضح يدل على صعوبة فهم دور دائرة الأحزاب والتنظيمات السياسية، ومجهولية عملهم.

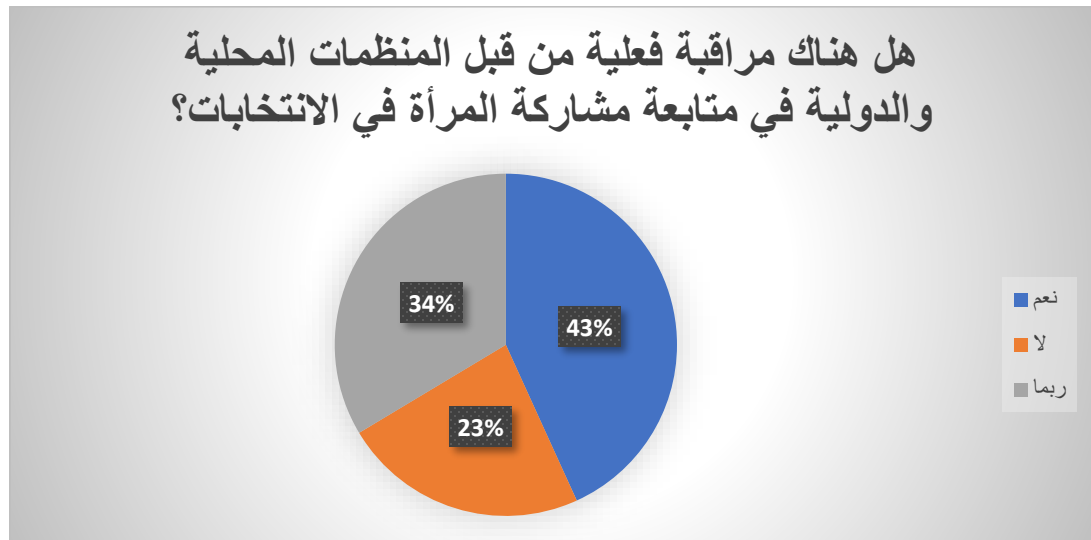


أيضا حول متابعة لجان مجلس النواب ودائرة تمكين المرأة في الأمانة العامة، للمشاركة النسوية وجدية مراقبتهم لدور النساء السياسي في العراق، فجاءت النسبة الأكبر (48%) بـ لا مقابل (32%) بـ ربما، إي ادراك كامل

من قبل المشاركات بعدم تدخل لجان مجلس النواب ودائرة تمكين المرأة في الظروف التي تمر بها النساء المرشحات، والمنتميات للأحزاب، والتحديات النفسية والاجتماعية والسياسية التي تتعرض لها.



أما فيما يخص مراقبة المنظمات المحلية والدولية لمشاركة المرأة في الانتخابات، فقد صوتت المشاركات لـ نعم بنسبة (48%) مما يدل على جودة أداء المهام الموكلة إليهم في تمكين المرأة سياسياً، ومساعدتها في تقديم نفسها بأفضل صورة للواقع السياسي. فمراقبة مشاركة النساء في الانتخابات يسمح في تشخيص كل الأخطاء والخروقات لمحاولة تلافيها مستقبلاً.



الخاتمة

مشاركة المرأة السياسية لا تحتاج إلى المزيد من الترويج أو الازدعان بها أمام المجتمع العراقي والمؤسسة السياسية، لأن الواقع يحتاج إلى تمثيل من كلا الجنسين، ولأن الحق الطبيعي يفرض نفسه، فنحن نحتاج فعلياً إلى العمل على اتجاهاين، الأول يتمثل في تحسين الواقع السياسي لاستقبال النساء في هذا المضمار، وتحويله إلى بيئة مناسبة للعمل السياسي بكل حرية وأمن وسلام، وذلك لبناء مستقبل أفضل للجميع، وضمان حقوق كل أفراد المجتمع ومساواتهم في بلدهم العراق. أما المحور الثاني فيتمثل في تمكين المرأة سياسياً على أن تمتلك ثقافة كافية للسير في طريق السياسة، ومواجهة التحديات الكبيرة ومعرفة طرق مواجهتها وطرق تقبلها واحتوائها. وأيضاً ذلك يعود لصورة المرأة السياسية العراقية التي يريدها المجتمع، السياسية الحقيقية القادرة على إثبات جدارتها وقدرتها على بناء وطن آمن ومتساوي ويعيش الجميع به بعدالة.

في دراستنا البحثية حاولنا التركيز على الرغبات الفعلية للنساء السياسيات أو السائرات في طريق السياسة من المرشحات والراغبات بالترشيح والمنتميات للأحزاب العراقية، إذ حاولنا فهم ما التحديات التي تواجهها النساء في الواقع السياسي، وماذا تواجه إذا ما حاولت الترشيح للانتخابات، مع تقديم بعض الحلول الممكنة والتي صوتن المشاركات على أفضلهن. أيضاً ركزنا في الدراسة على خطاب الكراهية وكمية العنف الموجه نحو المرأة السياسية بالتالي فهم وأدراك أكبر لسرديات هذا الخطاب وطرق مقاومته والتخلص منه، متقللين بين خطاب الكراهية الواقعي إلى الإلكتروني، وصولاً إلى البحث عن اعترافات لنساء مرشحات بالعنف الموجه ضدهم أثناء وبعد الانتخابات أو ضمن عملهم السياسي والمدني الحالي. فتضمنت الدراسة مجموعة من القصص الحقيقية رغبة منا ليطلع عليها القارئ والجيل القادم ليعرف كمية التحديات والصعوبات التي تواجه المرأة في سعيها نحو تمثل شعبها، بالتالي التقليل من اللوم الذي يقع على عاتق المرأة العراقية في ضعف تمثيلها ومشاركتها السياسية.

أخيراً ضمنا في الدراسة محورين حول الإستراتيجية الوطنية للمرأة ودور لجان المراقبة المدنية منها الدولية والمحلية، ومن قبل المؤسسات السياسية العراقية، وذلك لإكمال الصورة للقراء والباحثين في هذا المجال، فالإستراتيجية متضمنة حقوق المرأة في مشاركتها السياسية والعراق ملزم بتنفيذ هذه الاتفاقية وفق الخطط الوطنية الأولى والثانية، وأيضاً لإدراك جدية عمل المؤسسات المحلية والدولية من المجتمع المدني وأصحاب الشأن من المؤسسات السياسية العراقية، وحثهم لبذل المزيد من الجهد لمراقبة وضع المرأة السياسي وتوفير الحماية لها بما يلائم دورها الفاعل في المجتمع.

التوصيات

يسعدنا أن نقدم عدة توصيات فرضت نفسها في أثناء البحث، ويمكن أن يأخذ بها أصحاب الشأن والعاملين في المجال السياسي، منها:

- دعم المرأة إعلاميًا والتركيز على مشاركتها السياسية بعيدًا عن الإقصاء والتهميش.
- زيادة التركيز من قبل الإعلام على النساء المرشحات الجديد وإلقاء الضوء على جهودهن السياسية من أجل دخول وجوه جديدة ذات تأثير حقيقي.
- توفير خط ساخن للنساء المرشحات للانتخابات والمشاركات في العملية السياسية للتبليغ عن إي إساءة أو ابتزاز.
- مواجهة خطاب الكراهية عبر ورش العمل والتدريبات المجتمعية لبناء السلام.
- تنفيذ الخطة الوطنية الثانية لقرار 1325، والعمل بجدية على فقرات القرار.
- إعادة بناء الثقة بين المرأة والدولة، عبر معاقبة الجاني بالعنف على المرأة أثناء ترشيحها أو خلال عملها السياسي، والعمل بقوانين الحماية العراقية.
- محاربة الإشاعة الإلكترونية ومحاسبة كل من ينشر إشاعة ويروج لها للمساس بشرف وسمعة المرشحات البرلمانيات والمنتميات للأحزاب.
- توفير الحماية لأصوات النساء الفائزات في الانتخابات ومنع سرقة الأصوات من قبل الأحزاب المشاركة.
- حث المؤسسات الحكومية العراقية على المزيد من تسليم مناصب عالية للنساء، لكسر الصورة النمطية عن المرأة وإضفاء هالة القدرة والتمكين والقوة التي تمتلكها أمام الجميع.

المصادر

- ازهار محمد عيلان ، المشاركة السياسية للمرأة العراقية في انتخابات عام 2014-الواقع والتحديات، مجلة دراسات دولية، العدد (62)، ايلول 2015، جامعة بغداد.
- بدرية صالح عبد الله، دور المرأة العراقية في الانتخابات لعام 2021، مجلة العلوم السياسية، العدد (65)، حزيران 2023، جامعة بغداد.
- الإستراتيجية الوطنية للمرأة العراقية (2023-2030)، دائرة تمكين المرأة.
- مقال الأمين العام | رسالة بمناسبة اليوم الدولي لمكافحة خطاب الكراهية | الأمم المتحدة في العراق [\(un.org\)](https://www.un.org/)
- مقال خطاب الكراهية ضد النساء في المساحات الرقمية: مكانهنّ على الإنترنت. - أنير (annir.ly)
- مقال ما هو خطاب الكراهية ؟ | الأمم المتحدة (un.org)